تقرير لـ«الأمناء» يبحث تداعيات قرارات الرئيس هادي وموقف الانتقالي الجنوبي منها ومصير اتفاق الرياض..

القرارات الكارثية!

كيف تجاوزت قرارات هادي اتفاق الرياض والمناصفة؟

الانتقالي يرفض أي قرارات أحادية الجانب ويحذر

تفاصيل الانقلاب على اتفاق الرياض عبر بن دغر

قانونيون يعتبرون قرار تعيين رئيس ونواب لمجلس الشورى (مخالفة للقانون)

«الأمناء» تقرير/ عـــلاء عـــادل حـــنش:

"القـــرارات الكارثيـــة".. كلمتـــان تختصران مضمون قرارات الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي الأخيرة، الصادرة أمس الأول الجمعة، والتي كانت بمثابة ضربة قاصمة في ظهر اتفاق الرياض، ونسف جهود الأشقاء في دول التحالف العربي ممثلة بالمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

فقد فاجـــأ الرئيس هـــادي الجميع بإصدر قرار يقـــضي بتعيين أحمد عبيد بن دغر رئيسًا لمجلس الشورى، وهو ذاته (بن دغر) الذي أقالـــه وأحاله للتحقيق الرئيس هادي في أكتوبر/ تشرين الأول 2018م، بسبب الإهمال وعدم قدرته في اتخاذ أي إجـــراءات للتخفيف من معاناة المواطن والفساد الكبير الذي انتشر في عهده.

كما عين هادي، في قراراته الكارثية، أحمد أحمد صالح الموســـاي نائبًا عامًا، خلفًا لعلي الأعوش الذي عينه ســـفيراً بوزارة الخارجية، وكـــذا تعيين عبد الله محمـــد أبو الغيث نائبًـــا لرئيس مجلس الشورى، ووحي طه عبد الله جعفر أمان نائبًا لرئيس مجلس الشورى، بالإضافة لتعيين مطيع أحمد قاســـم دماج أمينًا عامًا لمجلس الوزراء.

قرارات تجاوزت اتفاق الرياض والمناصفة

وتُعد قـــرارات الرئيس هادي تجاوزًا ونســـفًا لاتفاق الرياض، الذي وقع بين المجلس الانتقالي الجنـــوبي والشرعية اليمنيـــة في 5 نوفمبر/تشريـــن الثاني 2019م، برعاية سعودية خليجية، وتأييد إقليمي ودولي.

ونصـــت بنود اتفـــاق الرياض على عدد من البنود من أبرزها: «أن تكون كل القرارات الرئاســـية الصادرة عن الرئيس هادي بتوافق من اللجنة الرباعية ممثلة بـ(الســـعودية، والإمـــارات، والانتقالي الجنوبي، والشرعية اليمنية)، بالإضافة إلى تفعيل دور كافة سلطات ومؤسسات الدولة، وإعادة تنظيم القوات العسكرية تحت قيادة وزارة الدفاع، وإعادة تنظيم القـــوات الأمنية تحـــت قيـــادة وزارة الداخلية، كما شدد على الالتزام بحقوق المواطنة الكاملـــة ونبذ التمييز المناطقي والمذهبي ونبذ الفرقة والانقسام، وإيقاف الحملات الإعلامية المسيئة بكافة أنواعها بين الأطراف، وتوحيد الجهود تحت قيادة التحالف لاســـتعادة الأمن والاستقرار، ومواجهة التنظيمات الإرهابية، كما نص على تشكيل لجنة تحت إشراف التحالف بقيادة المملكة العربية الســـعودية تضم (الانتقـــالي، والشرعيـــة والإمـــارات) تختص بمتابعة وتنفيذ وتحقيق أحكام الاتفاق وملحقاتـــه، كما تضمن الاتفاق مشاركة المجلس الانتقالي الجنوبي في وفد الحكومة لمشاورات الحل السياسي النهائي لإنهاء انقلاب الميليشيا الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.

إلى جانب إدارة موارد الدولة، وتفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وإعادة تشكيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وتفعيل دورها الرقابي، وإعادة تشـــكيل وتفعيـــل المجلس الاقتصـــادي الأعلى، وغيرها من البنـــود التي تضمنها اتفاق الرياض، غير أن قـــرارات الرئيس هادي كانت أحادية، ما يعني نســـف الاتفاق، ونســـف الجهود التي بذلتها، وما زالت تبذلها السعودية.

نسف اتفاق الرياض

فيـــما اعتبر عضـــو هيئة رئاســـة المجلس الانتقالي الجنوبي، نائب الأمين العام لهيئة رئاســـة المجلس الانتقالي، فضل الجعدي، قـــرارات الرئيس اليمني المؤقت عبدربه منصـــور هادي الأخيرة نسفًا لمضامين اتفاق الرياض.

وقال عبر حســـابه الرســـمي في (تويـــتر): «أي قـــرارات خـــارج إطار التوافق وخارجة عن معنى الشراكة التي تجسدت في تشـــكيل الحكومة هي بكل وضوح نســـف لمضامين اتفاق الرياض والعودة إلى ما قبل 18 ديسمبر».

فيما وصف السياسي المحامي يحيى غالب تعييـــنات الرئيس هادي بالقرارات الارتجالية والمضطربة.

وقال عبر «تويتر»: «قلنا لكم قرارات ارتجالية مضطربة، قرارات قرطاســـية يفتشـــوا بالفيس عن تهاني، ومباشرة ينشروها، ومباشرة يحذفوها، هذا رئيس مجلس الشـــورى فرحان بتهنئة مزورة من وزيـــر الداخلية نشرهـــا بصفحته ورجع حذفها، والبعض قال الليلة حرب على الانتقالي واستهداف و..و.. إلخ».

وأضاف: «قلنا لكم الجماعة بورطة، يرقعوا ترقيع».

الانتقالي يرفض ويحذر

بـــدوره، أكـــد المجلـــس الانتقالي الجنوبي، أمـــس، رفضه المُطلق للقرارات أحاديـــة الجانب التـــي أصدرها الرئيس هادي مؤخرًا.

وأشار المجلس، في تصريح للمتحدث الرسمي باســـم الانتقالي، عضو هيئة الرئاســـة الأســـتاذ علي الكثيري، إلى أن هـــذه القرارات تعد تصعيـــدًا خطيراً وخروجًـــا واضحًا ومرفوضًـــا عن ما تم التوافق عليه، ما يعد نســـفًا لاتفاق الرياض.

وأضـــاف: «تتدارس هيئة رئاســـة المجلس ما حدث وستعلن موقفًا رسميًا في القريب العاجل».

مخالفة قانونية

من جانبهم، اعتـــبر قانونيون قرار هادي بتعيين رئيس ونواب رئيس مجلس الشورى مخالفًا للقانون، حيث ينتخب رئيس مجلس الشـــورى من قبل أعضاء المجلس.

وقال المحامي توفيق الشـــعبي: «لا يوجد أي نص في الدســـتور أو القوانين النافذة أو المبـــادرة الخليجيـــة وآليتها التنفيذيـــة ولا مخرجات الحوار الوطني ولا مســـودة الدستور ولا اتفاق الرياض ولا آلية التسريـــع لاتفاق الرياض تجيز لرئيس الجمهورية أن يعين رئيسًا ونوابًا لمجلس الشورى».

وتســـاءل المدير التنفيـــذي للمركز القانـــوني اليمنـــي وأمين عـــام نقابة المحامين توفيق الشعبي قائلًا: «هل يعقل أن الرئاســـة لا يوجد فيها مستشارون قانونيون؟».

مصير اتفاق الرياض

وأكد سياســـيون أن مصـــير اتفاق الرياض أصبح محفوفًا بالمخاطر بعد أن كان يسير نحو النجاح، وإخراج المواطن من المعيشية الصعبة التي يعيشها.

وقالوا، في تصريحات لـــ «الأمناء»، إن «الرئيـــس هادي تهـــوّر بإصدار تلك القرارات، وهو يعلـــم أن اتفاق الرياض نص عـــلى الموافقة الجماعيـــة للجنة الرباعية على أي قرار».

انقلاب

فيما حذر رئيس مركز مدار للدراسات الاســـتراتيجية د.فضـــل الربيعـــي من تداعيات القـــرارات الصادرة عن الرئيس هادي.

وقـــال الربيعـــي عـــبر (تويـــتر): «القرارات الرئاســـية تُعد بمثابة انقلاب واضح على اتفاقية الرياض وإبطال سير عملية تنفيذها وربمـــا خلف ذلك خطة معدة مســـبقا لضرب الانتقالي وقواته العسكرية والسياسية».

وحذر الربيعي من تداعيات القرارات قائلًا: «على الجميع الحذر والاســـتعداد التام».

أما الباحث الجنوبي ســـعيد بكران فكشـــف عن ما يعنيه ويتسبب به إعادة أحمد عبيد بن دغـــر للواجهة الذي عين رئيسًـــا لمجلس الشـــورى وهـــو المحال للتحقيق من قبل الرئيس قبل سنتين.

وقال: «إعادة بن دغر للواجهة كفيل بعودة التأزيم والفتن».

وتســـاءل بكران عن انتهـــاء اتفاق الرياض عقب تعيـــين بن دغر الذي كان أحد أبرز شـــخصيات الصراع، وهو قرار مخالف لبنود الاتفاق - حد وصفه.

وهي إشـــارة إلى أن تعيين بن دغر يُعتبر انقلابًا على ما تم الاتفاق عليه.

قيادات مؤتمرية ترفض القرارات

فيما أبدت قيادات المؤتمر الشـــعبي العام في الخارج، رفضها الكامل لقرارات الرئيس هادي.

وشـــددت القيادات عـــلى أن تلك القـــرارات مُخالفة للدســـتور، واتفاق الرياض.

وقالت قيادي بـــارز بالمؤتمر، إنه ســـيتم إصدار بيان لإعلان هذا الرفض بشكل رسمي.

انسحاب وإعلان الحكم الذاتي

من جانبه دعـــا الصحفي والمحلل الســـياسي الجنوبي يـــاسر اليافعي المجلـــس الانتقـــالي الجنـــوبي إلى الانســـحاب مـــن حكومـــة المناصفة وإعلان الحكم الذاتي للجنوب ردًا على قرارات هادي الأخيرة التي تمثل نسفًا لاتفاق الرياض.

وقـــال اليافعـــي: «كلـــما حدثت انفراجة لتوحيد الصفوف ضد الحوثي، هادي وعلي محسن يعيدون الأمور إلى نقطة الصفر».

ولفـــت إلى أن «الانتقـــالي يرفض تعيينات هادي ويعتبرها تصعيدا خطيرا ونســـفا لاتفاق الرياض والتفاهمات الأخيرة».

واختتم بالقول: «على الســـعودية أن تحـــدد موقفهـــا أو الانتقالي يعلن انسحابه من حكومة المناصفة وعودة قيادته إلى عدن وإعلان الحكم الذاتي».

أبعاد وتداعيات

فيما حذرت نخب جنوبية من أبعاد قرارات التعيين التـــي أصدرها الرئيس هادي ومخاطرها على مستقبل اتفاق الرياض والمجلس الانتقالي الجنوبي في قادم الأيام.

وقال أحـــد قادة الحـــراك الجنوبي المحامي يحيى غالب الشعيبي: «مشاركة المجلـــس الانتقالي الجنوبي في حكومة المناصفـــة تمنحـــه ثقة كبـــيرة كقوة سياسية فاعلة باعتراف دولي وإقليمي». مشيرًا إلى أن: «من فشل بعدم الاعتراف بالانتقـــالي وهزيمته عســـكريا يلجأ للفقاعات الفارغة والقـــرارات المرتجلة الاستفزازية».

وأكد أن «هدف تلك القرارات البائسة محاولة لتحصين نفســـه من متغيرات قادمة».

أما الإعلامي الجنوبي أنور التميمي فقال: «تعيين بن دغر رئيســـا للشورى مستفز أخلاقيا، لكن الأدهى تعيين أحد قادة غزوة العلم ومحاولة إسقاط عدن في أغســـطس المدعو الموســـاوي نائبًا عامًا».

وأضـــاف: «الرجل قاتل وخسر اثنين من مرافقيه في المعركة، وهو بالمناسبة مزدوج الولاء (إصلاحي – حوثي)».

ودعا التميمي إلى الحذر بالقول: «يا انتقالي احذر! يجب الرفض وبقوة ومع التصعيد كمان».

بدوره، اعتبر الناشـــط الســـياسي واثق الحســـني: «قرارات الرئيس هادي منافية لاتفـــاق الرياض التي نصت على إبعاد وعدم إشراك القيادات المشـــاركة في أحداث أغسطس الماضي، ولذلك فإن قرار تعيين الموساي يعتبر خرقا واضحا لاتفاق الرياض».

ولفـــت الحســـني إلى أن «الشرعية تعمل على تنفيذ رســـائل اليدومي دون تأخير، فهـــذه القرارات جـــاءت لتنفيذ رسالته التي وجهها للحكومة والسلطة الشرعيـــة، أيضًا لم ننسَ رســـالته التي وجهها لقوات الشرعية في شقرة والتي على إثرها اندلعت معـــارك طاحنة راح ضحيتها المئات».

وتابـــع: «النائب العـــام علي ناصر الاعوش بدأ مؤخرًا بالعمل بإحالة ملفات فســـاد يندى لهـــا الجبين بعـــد تأمينه وتأمين منزله ومقر عمله من قبل الأمن والإسناد حسب طلبه، ليأتي قرار إقالته وتعيين شـــخص متهم بمرتبـــات أمن البيضاء في 2016م».